

## الفصل الرابع

### القطاع الصناعي

#### نظرة عامة

سجل الناتج الصناعي المحلي للدول العربية نمواً بنسبة تقدر بحوالي 27 في المائة في عام 2010 مقارنة مع انكماش بلغت نسبته 30.3 في المائة في عام 2009. ويرجع هذا النمو بالأساس إلى ارتفاع القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية للدول العربية، إثر تزايد الطلب العالمي على النفط وارتفاع متوسط أسعاره خلال عام 2010. كما ارتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية بمعدل نمو بلغ 11.5 في المائة في عام 2010 وذلك مقارنة مع حوالي 2.3 في المائة في عام 2009. وفي جانب التطورات في الصناعات الإستخراجية غير النفطية، تصدرت موريتانيا والجزائر قائمة الدول العربية من حيث طاقتهما الإنتاجية للحديد، واحتلت المغرب مرتبة ثاني أكبر دولة منتجة للفوسفات في العالم، حيث يبلغ إجمالي الاحتياطي لديها حوالي 10 في المائة من الإحتياطي العالمي للفوسفات. كما يقدر إحتياطي مناجم الذهب في مصر بنحو 13 مليون أوقية

وبالنسبة للتطورات في الصناعات التحويلية، فقد بلغ عدد مصانع الإسمنت في الدول العربية 168 مصنعاً في عام 2010. ويقدر إنتاجها بحوالي 6 في المائة من الإنتاج العالمي للإسمنت. كما زاد الإنتاج في كل من صناعات الحديد الصلب والزجاج والألومنيوم في عام 2010، بعدما تعافت من الانخفاض الحاد والناجم عن الأزمة الاقتصادية العالمية. وفي مجال تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية، يشير مؤشر التخصص لبلصا والمحتسب عام 2009 أن لبعض الدول العربية ميزة نسبية في عدد من المنتجات الصناعية، وهي الأسمدة في الأردن ومصر والمغرب، والمنسوجات والملابس الجاهزة في المغرب وتونس والأردن، والكيماويات غير العضوية في المغرب وتونس والأردن، وصناعة الأسماك في موريتانيا واليمن، والألومنيوم في البحرين والإمارات، والجلود في جيبوتي.

#### الناتج الصناعي العربي

بلغ إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة في الدول العربية كمجموعة حوالي 906.5 مليار دولار في عام 2010 مقارنة بحوالي 713.8 مليار دولار في عام 2009. وهو ما يمثل نمواً نسبته 27 في المائة. ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع قيمة ناتج الصناعة الاستخراجية خلال عام 2010. بسبب زيادة متوسط أسعار النفط وإنتاجه، مقارنة مع عام 2009. وقد ارتفعت المساهمة الإجمالية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2010. حيث بلغت نسبتها حوالي 44.7 في المائة مقارنة بنسبة 40.9 في المائة في عام 2009. وفيما يتعلق بمساهمة القطاع

الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي في الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 31.3 في المائة في عام 2009 إلى 35.5 في المائة في عام 2010، إلا أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، تراجعت قليلاً من نسبة 9.7 في المائة في عام 2009 إلى 9.3 في المائة في عام 2010، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)  
قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية)  
(2010-2005)

(مليار دولار)

إجمالي القطاع الصناعي			الصناعة التحويلية			الصناعة الإستخراجية			السنة
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل النمو السنوي (%)	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل النمو السنوي (%)	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل النمو السنوي (%)	القيمة المضافة	
47.7	37.2	549.3	9.6	10.4	110.3	38.1	46.0	439.0	2005
49.0	22.3	671.9	9.1	13.0	124.6	39.9	24.7	547.3	2006
47.7	12.6	756.4	8.9	13.2	141.1	38.8	12.4	615.4	2007
51.4	35.5	1024.6	8.3	16.7	164.6	43.1	39.7	860.0	2008
40.9	30.3-	713.8	9.7	2.3	168.4	31.3	36.6-	545.4	2009
44.7	27.0	906.5	9.3	11.5	187.7	35.5	31.8	718.8	2010

المصدر: الملاحق (2/2) و(1/4) و(2/4) و(3/4).

#### الصناعات الاستخراجية<sup>(1)</sup>

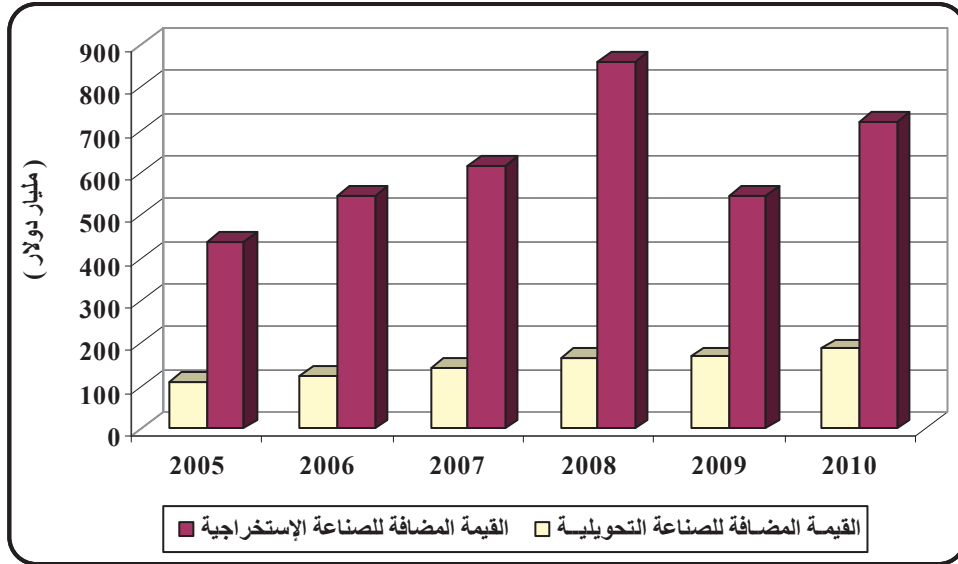
تشمل الصناعات الاستخراجية في الدول العربية استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن مثل الحديد والزنك والنحاس والذهب، وكذلك الخامات غير المعدنية مثل الفوسفات والبوتاس، بالإضافة إلى المحاجر. ويشكل استخراج النفط والغاز الطبيعي محور النشاط الاقتصادي والمصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي في عدة دول عربية. وفي عام 2010، بلغت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الدول العربية كمجموعة حوالي 718.8 مليار دولار، كما ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 31.3 في المائة عام 2009 إلى حوالي 35.5 في المائة عام 2010.

وعلى صعيد الدول فرادى، فقد تحسن أداء الصناعات الاستخراجية في عام 2010 في جميع الدول العربية، باستثناء اليمن نظراً لانخفاض إنتاج النفط، حيث نمت القيمة المضافة لهذه الصناعات في كل من البحرين والسعودية بنسبة بلغت على التوالي 21.7 في المائة و25.5 في المائة. كما ارتفعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في كل من الكويت

(1) أنظر الفصل الخامس من هذا التقرير للمزيد من التفاصيل عن صناعة النفط والغاز الطبيعي.

والعراق وسورية بنسب بلغت 22.3 في المائة و29.9 في المائة و31.8 في المائة على التوالي. وشهدت ليبيا وعمان وقطر والسودان وموريتانيا أعلى نسب زيادة في القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية، بلغت على التوالي 41.4 في المائة و56.5 في المائة و57.7 في المائة و64.0 في المائة و65.1 في المائة، الملحق (1/4) والشكل (1).

الشكل (1) : تطور القيمة المضافة لكل من الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية في الدول العربية خلال الفترة (2005-2010)



المصدر: الملحقان (1/4) و(2/4).

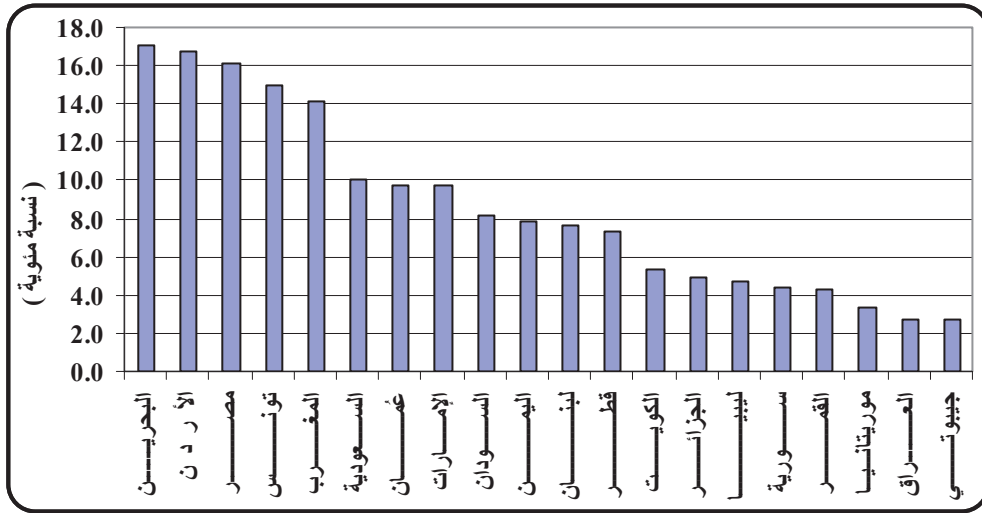
### الصناعات التحويلية

بلغت القيمة المضافة للصناعة التحويلية حوالي 187.7 مليار دولار في عام 2010 مقارنة بحوالي 168.4 مليار دولار في عام 2009. وقد حققت عدة دول عربية نمواً جيداً في ناتج الصناعة التحويلية في عام 2010، إذ تراوحت بين 11.5 في المائة ونحو 22 في المائة في كل من اليمن والسعودية ولبنان والعراق ومصر وقطر والكويت. وقد زادت هذه النسبة في كل من السودان وعمان لتبلغ على التوالي 23.5 في المائة و28 في المائة. وقد شهدت البحرين أعلى نسبة زيادة في القيمة المضافة للصناعات التحويلية بلغت 37.8 في المائة، وكان لتباطؤ نمو قطاع الصناعات التحويلية أثره السلبي على بعض المؤشرات الاجتماعية في الدول العربية وخاصة على مستوى البطالة<sup>(2)</sup>. وبالرغم من أنه يصعب إرجاع عوامل إرتفاع معدلات البطالة في الدول العربية بشكل كلي إلى تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية على الصناعات التحويلية، إلا أن تراجع أداء هذه الصناعات قد تسبب ولو بصورة جزئية في استمرار معدلات البطالة المرتفعة في عدد من الدول العربية خلال عامي 2009 و2010، الملحق (2/4).

(2) أنظر الفصل الثاني من هذا التقرير للمزيد من التفاصيل عن البطالة في الدول العربية.

وفيما يتعلق بمساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، فقد بلغت 9.3 في المائة في عام 2010. وتعتبر هذه النسبة متدنية بالمقارنة مع مثيلاتها في دول منطقة اليورو وكوريا الجنوبية والصين والهند، حيث بلغت في عام 2009 حوالي 15 في المائة و28 في المائة و34 في المائة و16 في المائة على التوالي<sup>(3)</sup>. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد تراوحت نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 بين حوالي 10 في المائة و 17 في المائة في كل من الإمارات وعمان والسعودية والمغرب وتونس ومصر والأردن والبحرين. أما في بقية الدول العربية، فقد تراوحت هذه المساهمة بين حوالي 4 في المائة و9 في المائة، باستثناء كل من موريتانيا والعراق وجيبوتي التي جاءت مساهمتها دون 4 في المائة، الملحق (3/4) والشكل (2).

الشكل (2) : مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عام 2010



المصدر: الملحق (3/4).

### تطورات الصناعات الإستخراجية

فيما يتعلق بالتطورات في الصناعات الإستخراجية النفطية، تشير بعض البيانات الصادرة عن مؤسسة ماكينزي إلى أنه من المتوقع أن تزيد الاستثمارات الرأسمالية في مجال التنقيب والاستكشافات على المستوى العالمي عن 380 مليار دولار في عام 2010 مقارنة مع حوالي 361 مليار دولار في عام 2009. وعلى صعيد أهم التطورات في مجال التنقيب والاستكشاف في الدول العربية، تم تطوير حقل شيبية في السعودية وزيادة إنتاجه من النفط من 500 ألف ب/ي إلى نحو 700 ألف ب/ي وجاري العمل لرفع إنتاجه ليصل إلى 1 مليون ب/ي، إضافة إلى إنشاء معمل لسوائل الغاز الطبيعي لمعالجة نحو 68 مليون متر مكعب في اليوم من الغاز المحتوي على نسبة منخفضة من الكبريت، واستخلاص حوالي

(3) World Development Indicators, The World Bank, 2011.

264 ألف ب/ي من سوائل الغاز الطبيعي. من جانب آخر تسعى عمان إلى رفع معدل الإنتاج إلى نحو 1 مليون ب/ي في عام 2015. ويعتبر مشروع تطوير حقل زاكوم، ثاني أكبر حقل نفط في منطقة الخليج، من أهم المشاريع في الإمارات، التي تسعى إلى رفع معدل الإنتاج فيه إلى 750 ألف ب/ي.

وبالنسبة للصناعات الاستخراجية غير النفطية، تصدرت موريتانيا قائمة الدول العربية المنتجة للحديد، إذ بلغت طاقتها الإنتاجية نحو 13.8 مليون طن/سنة في عام 2010، يليها الجزائر بطاقة إنتاجية تقدر بنحو 4.5 مليون طن/سنة، ثم مصر بطاقة إنتاجية نحو 2.9 مليون طن/سنة. وتعتبر المغرب ثاني دولة على مستوى العالم في إنتاج الفوسفات المستخدم في صناعة الأسمدة والمواد الكيماوية، حيث بلغت طاقتها الإنتاجية من صخر الفوسفات نحو 27.6 مليون طن/سنة في عام 2010. وتشير بعض البيانات إلى أن جملة الاحتياطي من الفوسفات المتوفر في المغرب يمثل حوالي 70 في المائة من جملة الاحتياطي العالمي. أما في مصر، فتتوافر فيها خامات صناعة السيراميك والزجاج والفلسبار ورمال الزجاج، والحجر الجيري الذي يصل إنتاجه إلى نحو 50 مليون طن/سنة. كما تملك مصر مناجم للذهب متوزعة في مناطق مختلفة ويقدر احتياطيها بنحو 13 مليون أوقية، الملحق (4/4).

#### تطورات الصناعات التحويلية

تتضمن الصناعات التحويلية صناعات مواد البناء (مثل الأسمنت والحديد والصلب والألمنيوم والزجاج)، والصناعات الهيدروكربونية (صناعات التكرير والغاز والبتروكيماويات)، بالإضافة إلى صناعة الأسمدة.

#### صناعات مواد البناء

ساهمت السياسات التي اتبعتها بعض الدول العربية خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تركزت على تنفيذ المشاريع الإنشائية ومشاريع البنية التحتية، في تنشيط صناعات مواد البناء.

**الأسمنت:** في مجال صناعة الأسمنت ارتفعت الطاقة التصميمية لإنتاج الأسمنت في الدول العربية من حوالي 182.3 مليون طن في عام 2007 إلى حوالي 204.7 مليون طن في عام 2008، كما ارتفعت الطاقة التصميمية لإنتاج الكلنكر من حوالي 155 مليون طن في عام 2007 إلى حوالي 181.8 مليون طن في عام 2008. وخلال نفس الفترة، زاد الإنتاج الفعلي للأسمنت من حوالي 150.9 مليون طن إلى حوالي 167.7 مليون طن، أي بنسبة حوالي 11 في المائة والكلنكر من حوالي 131.9 مليون طن إلى حوالي 150.8 مليون طن، أي بنسبة 14 في المائة. وزاد الاستهلاك من الأسمنت والكلنكر من حوالي 160.6 مليون طن في عام 2007 إلى حوالي 174.2 مليون طن في عام 2008. وتشير البيانات المتوفرة عن الإتحاد العربي للأسمنت ومواد البناء أن عدد مصانع الأسمنت في الدول العربية بلغ 168 مصنعاً في عام 2010، وبطاقة تصميمية تبلغ حوالي 222 مليون طن، أي بنسبة 6 في المائة من الإنتاج العالمي. ويعود السبب

في هذا النمو إلى الطفرة التي شهدتها الدول العربية في قطاع التشييد والبناء إذ ارتفع ناتج قطاع التشييد من حوالي 92 مليار دولار في عام 2007 إلى حوالي 106.3 مليار دولار في عام 2010، أي بنسبة زيادة بلغت 15.6 في المائة، الملحقان (5/4) و(6/4).

تشير البيانات المتوفرة لعام 2008 أن مصر تصدرت قائمة الدول العربية المنتجة للأسمنت بكمية بلغت حوالي 40 مليون طن، يليها السعودية والمغرب والجزائر والإمارات، حيث تراوح إنتاجها بين 37.4 مليون طن و13 مليون طن. كما تصدرت مصر أيضا قائمة الدول العربية المستهلكة للأسمنت، يليها السعودية والإمارات والجزائر والمغرب.

وعلى صعيد أهم التطورات في صناعة الإسمنت، تم الانتهاء من مشروع توسعة معمل لصناعة الأسمنت الأبيض في رأس الخيمة بالإمارات، لتصبح طاقته الإنتاجية حوالي 600 ألف طن/السنة. وتسعى العراق إلى إنشاء عدد من مصانع الأسمنت في مناطق مختلفة إضافة إلى مشاركة القطاع الخاص، باستثمارات إجمالية تبلغ حوالي 900 مليون دولار وذلك لمواكبة الطلب المتزايد في البلاد.

**الحديد والصلب:** تحسن إنتاج الدول العربية من الصلب الخام خلال عام 2010، إذ ارتفع من حوالي 13.9 مليون طن في عام 2009 إلى نحو 15.7 مليون طن في عام 2010. وعلى صعيد الدول، ارتفع إنتاج مصر من حوالي 5.5 مليون طن في عام 2009 إلى حوالي 6.7 مليون طن في عام 2010، وارتفع إنتاج السعودية من حوالي 4.7 مليون طن في عام 2009 إلى حوالي 5 مليون طن في عام 2010، كما أن إنتاج قطر ارتفع من حوالي 1.4 مليون طن عام 2009 إلى حوالي 2.0 مليون طن عام 2010، الملحق (7/4).

ومن أهم التطورات في مجال صناعة الحديد والصلب في عام 2010، تدشين مصنع جديد للمكورات في البحرين، وانطلاق مشروع جديد للدرفلة في المغرب، ومشروع توسعة في الشارقة بالإمارات.

**الألمنيوم:** تعد صناعة الألمنيوم من أهم الصناعات التحويلية التي تبنتها دول مجلس التعاون الخليجي كخيار استراتيجي بعد صناعات النفط والبتروكيماويات، نظرا إلى دورها الفعال في دعم القطاع الصناعي وتطويره، ولأنها تشكل صناعات وسيطة ونهائية مرتبطة بقطاعات اقتصادية أخرى مثل البناء والتشييد، والنقل والمواصلات وقطاع التجارة وغيرها. وتعتمد صناعة الألمنيوم الأولي على استخدام مادة الخام الأساسية المعروفة باليوكسيت، إذ يتم استخراج الألمنيوم من تلك المادة بواسطة التحليل الكهربائي. ويتطلب تحقيق ذلك توافر الطاقة الكهربائية الكافية وبصورة مستمرة للحصول على الطاقة الإنتاجية المستهدفة للألمنيوم. لذلك تتأثر هذه الصناعة بطريقة مباشرة بتكلفة وتوافر الطاقة الكهربائية. و يعمل عدد من الدول التي تبلغ تكلفة الطاقة فيها مستويات اقتصادية منخفضة نسبيا، مثل دول مجلس التعاون الخليجي ودول شرق آسيا على تطوير صناعة الألمنيوم الأولي فيها. ومن المعروف أن مادة الخام من اليوكسيت غير متوفرة في معظم الدول العربية باستثناء السعودية. وتتطلب صناعة الألمنيوم الأولي استثمارات ضخمة، منها استثمارات لإنشاء محطة توليد الكهرباء التي تغذي مصانع صهر الألمنيوم الأولي باحتياجاتها من الطاقة الكهربائية.

ارتفعت الطاقة الإنتاجية الإجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي من الألمنيوم الأولي خلال الفترة 2000 - 2010 بنسبة حوالي 250 في المائة، إذ بلغت في عام 2010، حوالي 3.3 مليون طن. ويتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية في تلك الدول إلى حوالي 4.2 مليون طن في عام 2013، مع بدء الإنتاج في مصنع الألمنيوم الذي سيتم الانتهاء من تنفيذه في منطقة رأس الزور الصناعية في السعودية، وبطاقة إنتاجية تبلغ حوالي 620 ألف طن/السنة. وقدرت الاستثمارات في خطط التوسعة لمصانع الألمنيوم بحوالي 30 مليار دولار في عام 2010. بلغت الطاقة الإنتاجية لمصانع الألمنيوم الأولي في الإمارات حوالي 1.8 مليون طن، وهي تمثل حوالي 52 في المائة من الإنتاج الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، وفي قطر حوالي 580 ألف طن، وفي البحرين حوالي 520 ألف طن، وفي عمان حوالي 360 ألف طن. وبلغت نسبة إنتاج مصانع دول مجلس التعاون الخليجي إلى الطاقة الإنتاجية حوالي 95 في المائة.

الزجاج: يعتبر الزجاج من العناصر الأساسية للبناء إذ دفع التوجه المعماري الحديث لتصميم المباني إلى زيادة مساحة الواجهات الزجاجية في المباني التجارية والاستثمارية، إضافة إلى المباني السكنية. كما أن الطلب على الزجاج تربطه علاقة قوية مع قطاع البناء والتشييد. وبلغ الإنتاج العالمي من الزجاج المسطح حوالي 58 مليون طن في عام 2010، ويستخدم حوالي 70 في المائة منه في النوافذ وواجهات المباني، و حوالي 10 في المائة لزجاج السيارات، وحوالي 20 في المائة للأثاث والديكورات الداخلية. وتقدر نسبة نمو الطلب العالمي على الزجاج المسطح بحوالي 4 إلى 5 في المائة. ويستخدم حوالي 70 في المائة من الإنتاج العالمي في أوروبا وأمريكا الشمالية والصين<sup>(4)</sup> وتعتبر أوروبا من أكبر الدول المستهلكة للزجاج بمعدل 16 كجم للفرد، يليها أمريكا الشمالية بمعدل 10 كجم للفرد، ثم اليابان بمعدل 8 كجم للفرد، ثم جنوب شرق آسيا بمعدل 6 كجم للفرد، ثم أمريكا الجنوبية بمعدل 5 كجم للفرد.

وعلى صعيد الدول العربية، بلغت الطاقة الإجمالية لإنتاج الزجاج المسطح حوالي 1.3 مليون طن في عام 2010، أي بنسبة حوالي 2.2 في المائة من الإنتاج العالمي. و تصدرت مصر قائمة الدول العربية المصنعة للزجاج المسطح، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصانع فيها حوالي 600 ألف طن/السنة، يليها الجزائر بطاقة حوالي 300 ألف طن/السنة، ثم لإمارات بطاقة حوالي 250 ألف طن/السنة، ثم السعودية بطاقة حوالي 150 ألف طن/السنة<sup>(5)</sup>. ويقدر الطلب على الزجاج المسطح في مصر بحوالي 3 كجم للفرد، و في الجزائر بحوالي 2 كجم للفرد. ويعود السبب لقيام مصانع الزجاج في تلك الدول العربية لتوافر مواد الخام فيها، مثل رمال السيليكا والحجر الجيري إضافة إلى وفرة وقود الغاز لتشغيل أفران الصهر والتي عادة تمثل حوالي 28 في المائة من تكلفة الإنتاج. ويتبين من الطاقة الإنتاجية في كل من مصر والجزائر والتي تعادل حوالي 7.2 كجم للفرد و8.6 كجم للفرد على التوالي، أنه سيتم تصدير أكثر من نصف إنتاجهما للأسواق المجاورة.

<sup>(4)</sup> Pilkington and the Flat Glass Industry, 2009 – <http://www.pilkington.com>

<sup>(5)</sup> <http://awi.worldbank.org/content/dam/awi/pdf>

### صناعة الأسمدة

شهدت تجارة الأسمدة العالمية في عام 2009 حالة من الاستقرار، حيث اتسم الطلب على الأسمدة بالثبات. علاوة على ذلك فقد تسبب الانخفاض الشديد في أسعار الأسمدة في إجبار بعض الدول على خفض مخرجات إنتاجها حتى تتواءم مع مستوى الطلب العالمي. وعمل عدد كبير من الشركات العربية المنتجة للأسمدة على إعادة تقييم خطط إنتاجها و النظر في متطلباتها وذلك للتقليل من تكاليف الإنتاج، والتعظيم من الاستفادة بمكونات مخرجات الإنتاج، وترشيد النفقات ولاسيما تقييم الخطط وتعزيز الإنتاجية.

بلغ الطلب الإجمالي العالمي على الأسمدة النيتروجينية في عام 2009 حوالي 99.8 مليون طن، أي بانخفاض طفيف عن عام 2008 بلغ حوالي 0.7 مليون طن. في حين أن الطلب العالمي على الأسمدة الفوسفورية في عام 2009 بلغ حوالي 34.6 مليون طن، مثل ما كان عليه في عام 2008. وانخفض الطلب على الأسمدة البوتاسية، من حوالي 24 مليون طن في عام 2008 إلى حوالي 21.9 مليون طن عام 2009. وعلى مستوى الدول العربية، انخفض الإنتاج الفعلي للأسمدة من حوالي 45.2 مليون طن في عام 2008 إلى حوالي 43.1 مليون طن في عام 2009، في حين أن الصادرات ارتفعت من حوالي 24.4 مليون طن إلى حوالي 25.5 مليون طن لنفس الفترة. أما استهلاك الدول العربية فقد انخفض بشكل ملحوظ من حوالي 21.5 مليون طن إلى حوالي 11.9 مليون طن، أي بنسبة حوالي 44 في المائة، الملحق (8/4).

وبلغت الطاقة الإنتاجية للدول العربية لكل من اليبوريا وحجر الفوسفات والكبريت والأمونيا في عام 2009 حوالي 17.1 مليون طن و56.5 مليون طن و7.7 و14.6 مليون طن على التوالي. كما بلغت نسبة إنتاج الدول العربية إلى الإنتاج العالمي لكل من اليبوريا وحجر الفوسفات والكبريت والأمونيا حوالي 11 في المائة و25 في المائة و 13 في المائة و9 في المائة على التوالي في عام 2009، في حين أن نسبة الصادرات العربية من هذه المنتجات<sup>(6)</sup> إلى الصادرات العالمية بلغت 40 في المائة و72 في المائة و24 في المائة و19 في المائة على التوالي خلال الفترة نفسها. وتراوحت أسعار الصادرات (فوب) لبعض منتجات الأسمدة العربية بين 272.3 دولار و253.5 دولار للأمونيا وبين 332.8 دولار و363.1 دولار لثنائي فوسفات الأمونيوم وبين 281.5 دولار و256.9 دولار لليوريا وبين 43.3 دولار و37.8 دولار للكبريت، الملحق (9/4).

وعلى صعيد تطورات صناعة الأسمدة في الدول العربية، تسعى السعودية إلى رفع طاقتها الإنتاجية من حجر الفوسفات إلى حوالي 4.5 مليون طن/السنة، وتسعى كل من السعودية والإمارات وقطر والجزائر ومصر إلى تنفيذ عدد من المشاريع لتطوير صناعة اليوريا فيها. أما بالنسبة إلى صناعة الأمونيا فهناك عدد من المشاريع قيد التنفيذ في السعودية والإمارات وقطر والجزائر ومصر. وتسعى الإمارات إلى رفع طاقتها الإنتاجية من الكبريت إلى حوالي 7 مليون طن/السنة.

(6) الإتحاد العربي للأسمدة، التقرير الإحصائي السنوي للأسمدة 2009.



## الصناعات الهيدروكربونية

المصافي والتكرير: بلغت الزيادة في طاقات مصافي النفط في منطقة آسيا عام 2010 نحو 1.34 مليون ب/ي مقارنة مع عام 2009. وتعتبر منطقة آسيا الوحيدة من مناطق العالم التي حققت تلك الزيادة مع دخول ثلاث مصافي جديدة ورفع طاقة إنتاج بعض المصافي القائمة. ونتج عن زيادة طاقة عمليات التكرير في منطقة آسيا رفع إجمالي طاقات عمليات التقطير الابتدائي للنفط في عام 2010 بمقدار حوالي 1 مليون ب/ي مقارنة مع عام 2009 لتصل إلى 88.2 مليون برميل في عام 2010. ورافق هذه الزيادة ارتفاع عدد مصافي النفط العاملة من 661 مصفاة في عام 2009 إلى 662 مصفاة في عام 2010. وبلغ إجمالي طاقات العمليات التحويلية العالمية بالعامل الحفاز نحو 31.6 مليون ب/ي في عام 2010 مقابل 31.5 مليون ب/ي في عام 2009، الملحق (10/4).

تأثرت مصافي التكرير في دول أوروبا سلباً بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية مما أدى إلى إلغاء بعض مشاريع تطوير المصافي القائمة أو إغلاق عدد من الوحدات الإنتاجية وتخفيض الطاقة الإنتاجية لمصاف أخرى لمواجهة تغيرات الطلب في السوق. ومن جانب آخر، لم ينتج أي تغيير في عام 2009 لإجمالي طاقات عمليات التقطير الابتدائي في مصافي النفط في الدول العربية إذ بلغت نفس المستوى الذي كانت عليه في عام 2008 والمقدر بنحو 7.8 مليون ب/ي.

وعلى صعيد أهم التطورات في المصافي القائمة في الدول العربية، تتجه عدة دول نحو إضافة طاقات تحويلية وعمليات معالجة هيدروجينية جديدة لمواجهة الطلب المتنامي على المقطرات الوسطى والخفيفة وتحسين مواصفات المنتجات الخاصة بإنتاج الوقود النظيف. أما التطورات في المصافي الجديدة فمن المتوقع إضافة حوالي 2 مليون ب/ي نتيجة لمشروع مجمع مصفاة الجبيل ومصفاة جيزان ومصفاة ينبع في السعودية، إضافة إلى إنشاء مصفاة الرويس الجديدة في الإمارات.

**الصناعات البتروكيمياوية:** ارتفع إجمالي طاقات الأثيلين في العالم من نحو 127.7 مليون طن عام 2008 إلى نحو 132.9 مليون طن عام 2009 ، أي بنسبة زيادة بنحو 4.8 في المائة وذلك نتيجة تشغيل 7 مصانع جديدة في الصين وسينغافورة وقطر بالإضافة إلى تشغيل خطوط إنتاج جديدة في أحد المصانع القائمة في الصين. وبلغت الزيادة في منطقة آسيا حوالي 6.4 مليون طن عام 2009. ومن أهم التطورات في صناعة الأثيلين في الدول العربية دخول مصنع جديد في قطر لإنتاج نحو 1.3 مليون طن/سنة.

**صناعة الغاز:** شهد قطاع صناعات الغاز في الدول العربية عدة تطورات تضمن بعضها زيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسيل للتصدير مثل التطورات في قطر والجزائر، والبعض الآخر تضمن عدة مشاريع لتزويد محطات تحلية المياه وتوليد الطاقة الكهربائية لمواكبة عجلة التنمية الاقتصادية التي تشهدها بعض الدول. وارتفعت كميات الغاز الطبيعي المصدر من الدول العربية من نحو 167.6 مليار متر مكعب في عام 2009 إلى نحو 200.5 مليار متر مكعب في عام 2010، أي بنسبة زيادة 19.6 في المائة. واحتلت قطر المرتبة الأولى حيث بلغت صادراتها من الغاز نحو 95 مليار

متر مكعب، أي ما نسبته 47.4 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية في عام 2010، تلتها الجزائر في المرتبة الثانية حيث بلغ إجمالي صادراتها 55.8 مليار متر مكعب بحصة 27.8 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية.

#### دور صناديق التنمية في تمويل المشاريع الصناعية في الدول العربية

نظراً للدور الأساسي للقطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية، تقوم بعض صناديق التنمية بدعم مشاريع هذا القطاع في الدول العربية، سواء مشاريع القطاع العام أو مشاريع القطاع الخاص عبر شبائيكها المخصصة لهذا الغرض. وتظهر أهمية مساهمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في دعم الصناعة من خلال تبنيه لعدد معتبر من المشاريع في الصناعات الاستخراجية، مثل الحديد والفسفات، وقطاعات التصنيع الأساسي مثل صناعة الإسمنت والحديد والصلب والأسمدة الكيماوية وغيرها، وتوفير التمويل اللازم (للدولة أو القطاع الخاص) فضلاً عن تقديمه للمساعدة الفنية وقيامه بدراسة جدوى لعدد من المشاريع الصناعية الهامة والترويج لها لتمويلها من قبل القطاع العام والخاص. فقد خصص الصندوق العربي خلال الفترة 1974 - 2010 نحو 440 مليون دينار كويتي لتمويل قطاع الصناعة والتعدين، وهو ما يمثل 6.4 في المائة من إجمالي القروض المقدمة في نفس الفترة. وساهمت هذه القروض في تمويل 54 مشروعاً استفادت منها 14 دولة عربية، ويأتي على رأسها مصر التي حصلت على 14 قرصاً. إضافة إلى القروض، فقد اشتملت مساهمات الصندوق العربي في القطاع على منح العديد من المعونات التي خصصت لاستكشاف فرص الاستثمار الصناعي أو للتوسع في بعض المجالات أو لنشر استخدام تقنيات جديدة، الجدول رقم (2).

#### الجدول رقم (2)

#### توزيع قروض الصندوق العربي الموجهة لقطاع الصناعة والتعدين حسب الدول خلال الفترة (1974 - 2010)

الدولة	عدد القروض	قيمة القروض (مليون د.ك.)*
الأردن	4	22.5
البحرين	1	25.0
تونس	3	37.0
الجزائر	1	10.0
جيبوتي	1	0.7
السودان	5	54.2
سورية	6	52.1
العراق	4	18.8
عمان	1	6.0
ليبيا	2	36.0
مصر	14	118.4
المغرب	1	9.0
موريتانيا	4	19.3
اليمن	7	31.0
مجموع القروض	54	440

\* الدينار الكويتي = 3.5 دولار أمريكي.

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

### تنافسية الصناعات التحويلية العربية

نظراً لصعوبة قياس تنافسية الصناعة التحويلية، يتم عادة استخدام مجموعة من المؤشرات لمعايير معينة من أجل معرفة الاتجاه العام لتنافسيتها. وتعتبر الإنتاجية والتكلفة والحجم والحصة من السوق العالمية من أهم المعايير المستخدمة في قياس تنافسية الصناعة التحويلية. من هذا المنطلق، ونظراً لندرة البيانات الخاصة بالدول العربية، فإن تناول تنافسية صادرات الصناعة التحويلية للدول العربية في هذا السياق يتم من خلال النظر إلى حجم هذه الصناعة وصادرتها، من خلال أداء بعض منتجاتها في السوق العالمية.

توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم: يلاحظ من توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية عبر العالم أن نسبة مساهمة مجموع الدول الصناعية تراجعت بشكل ملحوظ خلال السنوات الخمس الماضية، إذ انخفضت من حوالي 74.2 في المائة عام 2006 إلى حوالي 67.9 في المائة عام 2010. فقد انخفضت نسبة مساهمة دول أمريكا الشمالية من حوالي 26.7 في المائة عام 2006 إلى حوالي 24.8 في المائة عام 2010، كما انخفضت نسبة مساهمة كل من دول أوروبا ودول شرق آسيا من حوالي 24.6 في المائة إلى حوالي 22.2 في المائة، ومن حوالي 20.0 في المائة إلى حوالي 18.1 في المائة، على التوالي، خلال تلك الفترة. وفي المقابل، ارتفعت نسبة مساهمة مجموع الدول النامية من حوالي 25.8 في المائة عام 2006 إلى حوالي 32.1 في المائة عام 2010. فقد شهدت تلك النسبة ارتفاعاً سنوياً لدول آسيا وأهمها الصين، من حوالي 18 في المائة في عام 2006 إلى حوالي 24.1 في المائة في عام 2010، مع استقرار لدول أمريكا اللاتينية وارتفاع طفيف لدول أفريقيا خلال الفترة ذاتها، الجدول رقم (3).

استناداً إلى ما ورد أعلاه، يلاحظ استمرار تراجع مساهمة الدول الصناعية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية على مستوى العالم خلال العقد الأخير، وبالتالي استمرار ارتفاع مساهمة الدول النامية. وقد ساهمت الأزمة الاقتصادية العالمية خلال عامي 2008 و 2009 في تعزيز تلك التطورات، حيث كانت آثارها على الصناعة التحويلية في أهم الدول الصناعية كبيرة مقارنة بآثارها على الدول النامية.

الجدول رقم (3)  
التوزيع العالمي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية  
خلال الفترة 2006-2010

(نسبة مئوية)										
السنة	الدول الصناعية				الدول النامية				المجموع	
	أمريكا الشمالية	أوروبا	شرق آسيا	دول أخرى	المجموع	دول أخرى	أفريقيا	دول أخرى		
2006	26.7	24.6	20.0	2.9	74.2	18.0	5.7	0.9	1.2	25.8
2007	26.0	24.3	19.7	3.0	73.0	19.3	5.7	0.9	1.1	27.0
*2008	25.6	23.8	19.3	3.0	71.7	20.4	5.8	0.9	1.2	28.3
**2009	25.2	23.0	18.1	2.9	69.2	23.0	5.7	1.0	1.1	30.8
**2010	24.8	22.2	18.1	2.8	67.9	24.1	5.7	1.1	1.2	32.1

\* بيانات أولية. \*\* تقديرات.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية 2011.

مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي: بلغ متوسط نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة 2006 - 2008، حوالي 15.2 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية، وحوالي 20.2 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول النامية بما فيها الدول العربية، بينما لم يشكل إلا حوالي 8.8 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول العربية خلال الفترة ذاتها. وقد شهدت تلك النسبة تراجعاً ملموساً بالنسبة لدول أمريكا الشمالية في عام 2007 مقارنة بعام 2006، قبل أن ترتفع قليلاً في عام 2008، كما شهدت تراجعاً بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي وخاصة بين عامي 2007 و 2008. وقد ارتفعت تلك النسبة تدريجياً بالنسبة للدول النامية خلال تلك الفترة، إلا أنها تراجعت بشكل ملحوظ بالنسبة للدول العربية حيث انخفضت من حوالي 9.1 في المائة في عام 2006 إلى حوالي 8.3 في المائة في عام 2008، الجدول رقم (4).

**الجدول رقم (4)**  
**مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى الناتج**  
**المحلي الإجمالي لمجموعات من الدول**  
**(2008-2006)**

(نسبة مئوية)						
الدول العربية	الدول النامية	الدول الصناعية				السنة
		مجموعة الدول الصناعية	شرق آسيا	الاتحاد الأوروبي	أمريكا الشمالية	
9.1	20.0	15.3	21.9	15.3	13.1	2006
8.9	20.2	15.1	21.8	15.2	12.8	2007
8.3	20.3	15.1	21.8	14.9	12.9	*2008

\* بيانات أولية.  
المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية 2011.

صادرات الصناعة التحويلية: شملت صادرات الصناعة التحويلية في العالم حوالي 68.6 في المائة من إجمالي صادرات العالم في عام 2008، ووصلت نسبتها إلى حوالي 79.7 في المائة بالنسبة لمنطقة آسيا و 77.3 في المائة بالنسبة لأوروبا و 70.5 في المائة بالنسبة لأمريكا الشمالية، بينما لم تبلغ إلا حوالي 27.3 في المائة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط و 19.2 في المائة بالنسبة لأفريقيا، خلال ذلك العام. ويلاحظ أن صادرات الصناعة التحويلية قد انخفضت في مختلف مناطق العالم في عام 2009، وقد تراوحت نسبة ذلك الانخفاض بين حوالي 17 في المائة في آسيا وحوالي 25 في المائة في أفريقيا. وبالتالي، تؤكد هذه النسب الخاصة بالصادرات آثار الأزمة الاقتصادية العالمية المشار إليها سابقاً على الصناعة التحويلية في مختلف مناطق العالم، الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5)

صادرات الصناعة التحويلية لمجموعات من الدول

(نسب مئوية)

الشرق الأوسط	آسيا	أفريقيا	أوروبا	أمريكا الشمالية	العالم	
27.3	79.7	19.2	77.3	70.5	68.6	النسبة من إجمالي الصادرات خلال عام 2008
13	8	8	7	2	7	معدل النمو خلال الفترة 2000 - 2009
29	11	23	9	5	10	معدل النمو عام 2008
20-	17-	25-	22-	19-	20-	معدل النمو عام 2009

المصدر: منظمة التجارة العالمية، إحصاءات التجارة الدولية 2010.

وبلغت صادرات الصناعة التحويلية لأربع عشرة دولة عربية حوالي 88.5 مليار دولار وشكلت حوالي 8.7 في المائة من إجمالي صادرات تلك الدول في عام 2008. وتأتي السعودية في المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك الصادرات إذ بلغت صادراتها حوالي 18.8 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 21.2 في المائة من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية للمجموعة، تليها تونس بحوالي 13.8 مليار دولار، ثم المغرب بحوالي 12.9 مليار دولار. أما من حيث أهمية صادرات الصناعة التحويلية في إجمالي صادرات الدول المشمولة في المجموعة، فيتصدر الأردن المجموعة، إذ شكلت تلك الصادرات حوالي 75.4 في المائة من إجمالي صادراته، يليه تونس بحوالي 71.6 في المائة ثم لبنان بحوالي 71.5 في المائة، الملحق (11/4).

تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية: استناداً إلى البيانات المتوفرة حول تجارة بعض منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية للفترة 2008 - 2009، يمكن استقصاء مدى تنافسية تلك المنتجات باستخدام مؤشر نسبة صافي تجارة الدولة في منتج معين إلى إجمالي تجارة الدولة في هذا المنتج. وإذا كان المؤشر موجب، فإنه يشير إلى أن الدولة المعنية تتميز بتنافسية في ذلك المنتج. ويتبين من المؤشرات أن أربع عشرة دولة عربية تتميز بتنافسية في منتجات صناعية تشمل الزيوت والشحوم، والكيماويات، والمنتجات البلاستيكية، والأسمدة، والملابس والمنتجات الجلدية، والمنتجات الأسمنتية ومنتجات الألمنيوم، الملحق (12/4).

إضافة إلى المؤشر المذكور أعلاه، يمكن استخدام مؤشر الميزة النسبية، المعروف بمؤشر التخصص لبلد، للنظر في مدى تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية. ويعادل المؤشر قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد، على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم. وعندما يكون المؤشر أعلى من 1، فيدل على أن للدولة ميزة نسبية في صادرات ذلك المنتج. وتشير بيانات عام 2009، أن لبعض الدول العربية ميزة نسبية في عدد من المنتجات الصناعية، وهي الأسمدة في الأردن ومصر والمغرب، والمنسوجات والملابس الجاهزة في

المغرب وتونس والأردن، والكيماويات غير العضوية في المغرب وتونس والأردن، والملح والكبريت في الأردن والمغرب وسورية، وصناعة الأسماك في موريتانيا واليمن، والألمنيوم في البحرين والإمارات، ومنتجات الحديد الخام في موريتانيا، والجلود في جيبوتي، الجدول رقم (6).

**الجدول رقم (6)**  
**مؤشر التخصص الدولي لمنتجات الصناعة التحويلية للدول العربية**  
**(2009)**

المنتج	الدولة وقيمة المؤشر
الأسمدة	الأردن: 37.4، مصر: 19.9، المغرب: 15.2
المنسوجات والملابس الجاهزة	المغرب: 12.6، تونس: 12.2، الأردن: 8.8
الكيماويات غير العضوية	المغرب: 10.9، تونس: 5.9، الأردن: 5.3
الملح والكبريت	الأردن: 24.1، المغرب: 20.0، سورية: 10.4
صناعة الأسماك	موريتانيا: 9.8، اليمن: 5.4
الألمنيوم	البحرين: 30.8، الإمارات: 2.4
منتجات الحديد الخام	موريتانيا: 83.0
الجلود	جيبوتي: 28.4

المصدر: International Trade Center, UNCTAD/WTO

ونظراً للطبيعة الديناميكية للتنافسية، تجدر الإشارة إلى أن قيمة مؤشر بلاصا شهدت تغيرات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة بالنسبة لمنتجات عدد من الدول العربية. فبالإطلاع على قيم ذلك المؤشر الواردة في المصدر المذكور سابقاً، يمكن ذكر الانخفاض التدريجي لقيمة المؤشر لصناعة الأسماك في موريتانيا من 43.9 عام 2005 إلى 9.8 عام 2009. ويشير ذلك إلى تراجع درجة التنافسية في منتج الأسماك في موريتانيا. ومن جهة أخرى، حصل تحسن مهم في درجة تنافسية منتجات بعض الدول العربية خلال السنوات الماضية. فاستناداً إلى المصدر ذاته، يمكن ذكر الارتفاع التدريجي لمؤشر بلاصا بالنسبة للأسمدة في مصر من 1.6 عام 2005 إلى 19.9 عام 2009، وبالنسبة للألمنيوم في البحرين من 13.3 إلى 30.8 خلال الفترة ذاتها.